23 October 2018
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٤٣ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

الولايات المتحدة الأمريكية: تعديل على مشروع القرار A/73/L.3

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

١ - تُدرج فقرات الديباجة الجديدة التالية مباشرة بعد الفقرة الأخيرة من الديباجة:

وإذ تعرب عن القلق الشديد من أن النقص الفادح في إمكانية الحصول على المعلومات والتمتع بجزية التعبير، والغياب التام لاستقلال القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز تعسفا في كوبا أمور تقوض الجهود الجماعية الرامية إلى تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة^(١) الذي يتوخى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات،

وإذ تعرب عن القلق الشديد أيضا من أن غياب المرأة عن أقوى هيئات صنع القرار في كوبا، بما في ذلك اللجنة التنفيذية لمجلس الوزراء والقيادة العسكرية العليا، يقوض بشدة الجهود الجماعية الرامية إلى تنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة الذي يتوخى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات من خلال التصدي للتمييز الجنساني الراسخ الناتج عن المواقف الأبوية وما يتصل بها من أعراف اجتماعية،

(١) انظر القرار A/70.

وإذ تعرب عن القلق الشديد كذلك من أن احتكار الاتحاد المركزي الكوبي للعمال في كوبا للعمل النقابي، وحظر الحق في الإضراب، والقيود المفروضة على المفاوضات الجماعية والاتفاقات الجماعية، بما في ذلك تفرد السلطات الحكومية ومسؤولي الاتحاد بالقول الفصل بشأن جميع هذه الاتفاقات، أمور تقوض بشدة الجهود الجماعية الرامية إلى تنفيذ الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة الذي يتوخى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع،

تضاف فقرات المنطوق الجديدة التالية مباشرة بعد الفقرة ٣ من المنطوق:

- ٢

٤ - تهييب بكوبا إلى منح مواطنيها بشكل كامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دولياً، بما في ذلك حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات؛

٥ - تهييب أيضاً بكوبا، بما في ذلك السلطان القضائية والأمنية، إلى أن تهييب وتلتم، في القانون وفي الممارسة، بيئة آمنة ومواتية يمكن أن يعمل فيها مجتمع مدني مستقل ومتنوع وتعددي في منأى عن التعويق وعدم الأمان اللذين لا داعي لهما؛

٦ - تحت كوبا على أن تضع حداً، في القانون والممارسة، للقيود الواسعة النطاق والخطيرة المفروضة على الحق في حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، سواء على الإنترنت أو خارجها، بما في ذلك إنهاء المضايقات والترهيب والاضطهاد ضد المعارضين السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين في مجال حقوق النساء والأقليات، والقادة العماليين والناشطين في مجال حقوق الطلبة، والصحفيين، والمدونين، ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، ومديري صفحات التواصل الاجتماعي، والعمالين في وسائل الإعلام، والزعماء الدينيين، والمحامين؛

٧ - تحت بشدة كوبا على إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفاً بسبب ممارستهم المشروعة لحقوق الإنسان الواجبة لهم، والنظر في إلغاء الأحكام المفرطة في القسوة المفروضة بسبب ممارسة هذه الحريات الأساسية، وإنهاء الأعمال الانتقامية ضد الأفراد لأسباب منها التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛

٨ - تهييب بكوبا إلى إطلاق عملية مساءلة شاملة رداً على جميع حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها الحالات التي للسلطتين القضائية والأمنية الكوبيتين ضلع فيها، وتهييب بحكومة كوبا إلى إنهاء الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات.